السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 02 ص ص: 846- 863
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

الهجرة واللجوء ضمن الاحتياج الإنساني للأمن: أي اهتمام؟

Migration and refuge within the humanitarian need for security: what interest?

مريم فلكاوي، مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة 8 ماي 1945، قالمة
felkaoui.meryem@univ-guelma.dz
سليم حميداني*، مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة 8 ماي 1945، قالمة
hamidani.salim@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/02/06 تاريخ القبول: 2021/05/04

ملخص:

يهدف طرح موضوع الهجرة واللجوء في واقع العلاقات الدولية، إلى الوقوف على المعاناة الإنسانية لملايين الأفراد، رغم الحرص العالمي الرسمي باحترام حقوق الانسان، ودور وسائل الإعلام في ترويج قيم التضامن العالمي، والواقع أنّ هناك حالة من التعارض في المصالح بين الدول، تؤثر سلبا على الاهتمام الشامل بالظاهرة، خاصة في ظل عدم وجود تطابق للواقع مع التطلعات التي طالما جرى النضال لتحقيقها على المستوى العالمي في إزالة مسببات الهجرة واللجوء، وكذا حفظ الكرامة الإنسانية، بما تثبته مآسي ملايين المهاجرين واللاجئين، الذين يعاني الجزء الأكبر منهم حالة من الإهمال والتخلي، واستغلال معاناتهم في أعمال الابتزاز والضغط بين الدول، وضمن تمرير سياسات داخلية ذات خلفيات عنصرية وإقصائية.

يشير هذا البحث إلى أنّ الاحتياج الإنساني للأمن يدفع نحو الهجرة واللجوء كخيار في مواجهة جملة التهديدات الواقعة على الأفراد في دولهم، وبشكل مستمر وغير مسيطر عليه، غير أنّه لابد من التنبيه إلى خطورة ذلك

* المؤلف المراسل

الخيار، كقرار يقدم عليه خاصة الشباب وعائلاتهم، وذلك انطلاقا من تردي الأوضاع الإنسانية لملايين اختاروا هذا النهج، وهو تنبيه يمكن أن يسهم في التخفيف من حدة الظاهرة عبر التوعية بأخطارها، وكذا كشف زيف الادعاءات بشأن التكافل العالمي انسانيا.

الكلمات المفتاحية: الهجرة – اللجوء – الأمن الانساني – المنظمات غير الحكومية – المساعدات الدولية.

Abstract:

This issue aims to address the human suffering of millions of people, despite the official universal concern for respect for human rights and the role of the media in promoting the values of the world solidarity. In fact, there is a state of conflict in the interests of states, which negatively affects the overall attention of the phenomenon, especially in the light of the lack of conformity of reality with the long-standing aspirations of the struggle to eliminate the causes of migration and asylum and to preserve the human dignity, as proven by millions of migrants, the majority of them suffer from neglect, abandonment, and exploitation of their suffering in acts of blackmail and pressure among States, and in the passage of the domestic policies with racist and exclusionary backgrounds.

The human need for security pushes migration and asylum as an option to confront the range of threats to individuals in their countries, on a continuous and unmanaged basis. However, it is important to be aware of the danger of this option, as a decision submitted to it by young people and their families, in view of the deteriorating humanitarian situation of millions who have chosen this approach. This alert can contribute to alleviating the phenomenon by raising awareness of its dangers, as well as exposing the allegations of global interdependence humanely.

Keywords: Migration; Refuge; Human Security; NGOs; International Aid.

مقدمة:

تمثل حركة الأفراد وانتقالهم بشكل فردي وجماعي طوعا أو قسرا؛ شكلا بارزا لحياة البشر عبر التاريخ، ضمن مقتضيات فرضتها دواعي الحاجة

والأمن، أو كانت خاضعة لإرادة قاهرة اضطرت الملايين أن يغادروا أوطانهم نحو أراض جديدة، ينشدون فيها العيش والاستقرار المؤقت أو الدائم، وتبرز في هذا السياق ثنائية الهجرة واللجوء، ضمن قدر من الارتباط في الأسباب والمصير، وكذا في سحب الظاهرتين لحالة من التعاطف الإنساني إزاء كل أشكال المعاناة التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون، وإنّ كان الأمر قد درج على التمييز بين المهاجر واللاجئ ضمن الأسباب السياسية والاقتصادية، فإنّ ما وصل إليه العالم من تشابك في العلاقات، وخطورة في حدة النزاعات بما تخلفه من تداعيات تشمل مآسي التهجير والتشتت، مضافا اليه تأثير التغيرات المناخية التي أدت إلى جعل اماكن كثيرة من العالم غير صالحة للعيش، جعل من الضروري بحث ظاهرة الهجرة واللجوء في سياقات تحول النظام الدولي، وما صاحبه من تحول في الأنساق القيمية، وتغير في الأولويات، بما في ذلك تناول حقوق الانسان، وكذا غلبة قدر من الأنانية والبراغماتية التي لا تحفل بمعاناة بني البشر، إذا لم تكن من وراء التكفل بها عوائد أو مصالح بالمعطى الرأسمالي الانتفاعي.

إنّه ورغم تشكل إطار للرأي العام العالمي يتبنى قضايا الهجرة واللجوء ببعدها الإنساني، تسنده في ذلك قوة وسائل الاعلام، إلا أنّه اتضح أنّ تلك القوة لا تحقق سوى تقدما ظرفيا ومعالجة محدودة لأصل المشكل، وأنّ هناك ميلا متعمدا للاستغراق في حالة من الإهمال، وكذا الانسحاب من تحمل المسؤوليات الإنسانية تجاه ملايين الأفراد، بل يمتد الأمر إلى عرقلة تسوية أوضاعهم، والاجتهاد في عرقلة وصولهم إلى البلدان المتطورة، والاكتفاء بالتصريحات أو المساعدات القليلة، وهو وضع يدفع إلى التساؤل بشأن وجود إرادة واضحة في تحييد هذا الملف، والتنصل من أي مسؤوليات متعلقة به، وهو التساؤل الذي تقوم عليه هذه الورقة البحثية، ضمن الإشكالية التالية:

كيف يمكن الوصول إلى تغطية المتطلبات الإنسانية لظاهرة الهجرة واللجوء، بالموازاة مع تزايد المخاوف الأمنية المتصلة بحركة الأفراد عبر العالم؟

لمعالجة هذه الإشكالية؛ يجدر تمييز حالة العلائقية التي تتضمنها، من خلال الربط بين تزايد مستويات الهجرة واللجوء في العالم، وانحسار الاهتمام

الدولي والتكفل الإنساني بالأفراد والمجموعات التي اضطرتها ظروف معينة إلى تبني خيار الهجرة واللجوء، وهي العلائقية التي تقيم فرضية مركزية فحواها:

كلما زادت أعداد المهاجرين واللاجئين في العالم، كلما تم الدفع بأولوية الجانب الأمني على الإنساني في معالجة الظاهرة.

يتعزز مضمون هذه الفرضية بالطروحات المتداولة إعلاميا، والتي تسعى لتقليل التعاطف الإنساني نحو المهاجرين واللاجئين، تحت مبررات العجز عن التكفل بهم، والدفع بهم إلى تدبر أمورهم بأنفسهم، ويظهر ذلك خاصة في خطابات اليمين المتطرف، الذي يدّعي أنّ جهود تحسين أوضاع اللاجئين والمهاجرين، كفيلة بأن تقدم رسالة خاطئة لملايين غيرهم بشأن الهجرة واللجوء، على توقع المعاملة ذاتها، وهو أمر لا تحبذه حتى أشد التيارات اعتدالا في الغرب، وبذلك فعوض أن تدفع معاناة المهاجرين واللاجئين إلى تفعيل القيم الإنسانية، فإنها تشجع سياسات غلق الحدود والتعصب القومي، والتنصل من مسؤوليات الحماية والمساعدة.

سيتم تفصيل المادة العلمية المتصلة بالموضوع ضمن أربعة عناصر أساسية، تشمل تفكيك بناءات الهجرة واللجوء ودواعيها، وأيضا التعرض لمعاناة المهاجرين واللاجئين في بحثهم عن وضع أفضل لا يستطيعون الوصول إليه وتحقيقه، ليتم الانتقال لحالة الإهمال الدولي لمعاناة هؤلاء، دون قدرة على إرغام المجتمع الدولي على سلوك مسار فعال في معالجة المشكلة من مسبباتها، ليتم في الأخير الوقوف على حال التوظيف السيء للهجرة واللجوء ضمن حسابات العوائد الإيجابية، في تجاوز للبعد الإنساني المطالب به محليا ودوليا.

أولا-بناءات ظاهرة الهجرة واللجوء

ظلّت الهجرة تحدث تحت مبررات وضغوط متنوعة، وتصف المنظمة الدولية للهجرة (IOM) الهجرة باعتبارها: عملية تحرك وانتقال سكانية لفرد أو مجموعة أفراد، سواء عبر الحدود الدولية، أو داخل دولة ما، شاملة اللاجئين والنازحين والمهاجرين الاقتصاديين، والراغبين في إعادة شمل الأسرة، ويكون ذلك بصورة قسرية أو اختيارية، وبهدف تحسين حالتهم الأمنية أو الاقتصادية أو

الاجتماعية أو البيئية أو التعليمية(عبد الشمري، 2014، ص ص25 -27)، وهناك أيضا دوافع الحرية وتجنب الاضطهاد السياسي أو الديني، وغالبا ما ينتهي الأمر بالمهاجرين إلى قطع صلتهم بأوطانهم الأصلية، والاندماج في وضع جديد من التجنس والمواطنة البديلة، وفي هذا الإطار يقول الدكتور حسين الخزاعي:

إنّ 07 ٪ من سكان العالم ليس لديهم وطن يستقرون فيه، بل هم في حركة دائمة، وفي الجانب الاجتماعي ليس هناك من خيار لهؤلاء سوى أن يندمجوا كلياً في التفاصيل الاجتماعية والنفسية للوطن البديل. (البيان، 2014/04/12).

تحدّد اتفاقية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين عام 1951م اللاجئ بكونّه:

كل شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد.

(Convention relating to the Status of Refugees 1951, Article 01)

تدفع الضغوط المشار إليها؛ الأفراد إلى اللجوء والهجرة، كما أنّ هناك عددا من الظروف البيئية الطاردة للأفراد؛ التي تجبر الألاف على مغادرة إقامتهم والتحول إلى لاجئين، ضمن ما صار يعرف بلاجئي المناخ Climate Refugees، ولقد جرى التنبيه منذ عقود إلى خطورة العوامل البيئية في مضاعفة حجم الهجرة القسرية، وتسريع وتيرة انتقال آلاف البشر تحت ضغوط التغيرات العنيفة للمناخ والتدهور البيئي، حيث أشارت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987م في تقريرها المعنون بـ مستقبلنا المشترك إلى أنّ الافراط في استخدام الأراضي وفترات الجفاف الطويلة والإجهاد المناخي، تؤدي إلى إفقار تلك الأراضي، وتحويلها إلى صحاري، أين تتصحّر كل عام قرابة ستة ملايين هكتار، فيما يتم القضاء على إحدى عشر مليون هكتار من الغابات الاستوائية(اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989، ص60)، وهو ما يجعل المناطق الفقيرة أصلا تتحول إلى

مناطق أشد فقرا، وطاردة لملايين السكان، والواقع أنّ لاجئي المناخ يعانون من عدم وجود اتفاقيات تحدد حقوقهم، أو توفر الحماية لهم.

ترتبط حالات الهجرة واللجوء الواسعة بالضغوط السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية العرقية أو البيئية، أو باجتماع عدد من تلك الضغوط معا، ضمن الدفع بالأفراد لمغادرة مكان إقامتهم بشكل قسري، وفي الغالب بشكل سريع وغير مخطط له، والواقع أنّ هناك خللا شائعا في أدبيات دراسة الهجرة، يتعلق بالاعتقاد أنها تعني فقط تلك الهجرة التي ينتقل فيها أفراد قسرا خارج دولهم، في حين أنّ هناك شكلا واسعا من تلك المعاناة يتمثل في الهجرة الداخلية؛ التي يجري تداولها تحت صيغة النزوح الداخلي، أو تشرد المجموعات السكانية خارج إقليم إقامتهم بفعل عوامل تجبرهم على ذلك، وتعرّف المبادئ الارشادية للأمم المتحدة النازح أو المشرد داخليا بأنه:

كل شخص أو جماعة أجبرت أو أكرهت على الهرب، أو مغادرة منازلها أو الأماكن المعتادة للإقامة، نتيجة للصراعات المسلحة الداخلية، وحالات الضعف العام، وانتهاكات حقوق الانسان والكوارث الطبيعية، والذين لم يعبروا دوليا حدود الدولة المعترف بها(كريم، 2009، ص ص188 -214).

تُشكّل النزاعات الداخلية التي يعرفها العالم، تهديدا لحياة ملايين الناس، خصوصا مع تصاعد مستويات القمع الذي تمارسه عديد الأنظمة على نحو يقترب من أعمال الإبادة والقتل الجماعي، كما أنّ تنشيط الاختلافات العرقية والمذهبية، شجّع الانخراط في سلوكات التهجير والانتقام الشامل من مجموعات سكانية، بمبرر اختلافها عن مجموعات أخرى، لطالما تعايشت معها وشاركتها الموارد، والإقامة والشأن السياسي، ولقد ساهم الاعلام في تهويل الأحداث وبث خطاب الكراهية والعنف، كما أنّ مخرجات التكنولوجيا كان لها دور سلبي في تشجيع ظاهرة الهجرة واللجوء، عبر مسار من تراكم الأحداث والوقائع، تبدأ بتبرير ما يحدث، أو نقل معطياته على نحو مغاير للحقائق، مرورا بالترويج لخيار الهجرة، وتوفير تكنولوجيا الانتقال وتبيان مسارات الهجرة.

ثانيا-المهاجرون واللاجئون كضحية لمغالطة الوضع الآمن

يلاحظ أنّ النقاش العالمي لم يعد متجها نحو إعلاء القيم الإنسانية في التعامل مع الهجرة، بقدر اتجاهه نحو فهم مسبباتها، والعمل على الحد منها، بما يقتضي فهما عميقا لأوضاع المجتمعات المرسلة للمهاجرين، وفي الآن ذاته الوقوف على نفسيات وتفكير هؤلاء، والخريطة الادراكية لموضوع الهجرة، أين تتطور ارتباطات الهجرة بالرغبة في الحصول على الأمن وحفظ الحياة أولا، قبل أن يتم التفكير في لمّ الشمل الأسري، وبلوغ الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وفي سياقات أخرى ترتبط تلك الهجرة بالمغامرة لدى الشباب وحشود من اليائسين من تغير أوضاعهم في أوطانهم، تحذوهم الرغبة في الاستكشاف والتساند، حيث تتشكل شبكات اجتماعية بين الأفراد، بما يعرف بالشتات، وهم الذين هاجروا ثم عادوا بمكاسب، ليحدّثوا الأخرين عن خبراتهم(عبد الغني، 2009، ص ص 38 -44)، وهم بذلك يولّدون هجرات جديدة دون أن يدروا، من منطلق ما يوصف بالفرص الاقتصادية، والبديل المغيّر لمعاناتهم.

يسعى المنتقلون قسرا من مهاجرين ولاجئين إلى تجربة خيار الهجرة باعتباره الحل الأيسر والمتوفر، وفق منظور أن ليس لديهم ما يخسرونه؛ ويزداد طموح هؤلاء وإصرارهم بشأن سلامة خيارهم، من المقارنة بشأن الأجور والرفاه والأمن والاستقرار بين البلد الأم وبلد الاستقبال، وعلى أساس هذا التصور الذهني، يصبح اهتمام المهاجرين منصبا على العمل، وذلك بصرف النظر عن طبيعته، وسبل تحصيل المال، لذا ليس غريبا أن يصاب ألاف المهاجرين بانتكاسة نفسية حين يضطرون قسرا إلى ممارسة أعمال لم يكونوا يمارسونها من قبل (ميلي، 2019/01/27، http://bit.ly/3bqAi3W)، مثل أنشطة الزراعة ، وجمع القمامة وأعمال التنظيف والحراسة، وسياقة سيارات الأجرة، والاشتغال في النوادي والحانات، بل إنّ قسما من هؤلاء يمتهن التسول والسرقة، فيما تنحدر الفئات الهشة من النساء والأطفال إلى الدعارة وتجارة الممنوعات، والتسول، ويساهم غموض الهدف لدى المهاجرين، في أن يرتهن هؤلاء لإرادة عصابات التهريب، ورعاة الهجرة غير الشرعية الذين لا يهمهم سوى الكسب المادي، متجردين بذلك من القيم الإنسانية، ومتاجرين في معاناة أبناء جنسهم.

يدفع الشعور بالقهر و العوز الشديد بالمهاجرين لممارسة أي أعمال كانوا يأنفون ممارستها في أوطانهم، بل إنهم يجدون التبرير بأنّ ما يهمهم في المقام الأول هو توفر مصدر دخل، كما أنّ حالة الانبهار بالمجتمعات المتطورة؛ يكون لها أثر سلبي على هؤلاء المهاجرين في استصغار الذات وقبول عدد من التنازلات، والصبر أمام العنصرية والتمييز، وهناك سبب آخر بخصوص تدني تطلعات المهاجرين قسرا، هو إقدام هؤلاء المهاجرين على الاستدانة ، وكذا بيع ممتلكاتهم وصرف مدخراتهم في الانفاق على رحلة الهجرة، معتقدين أن الأمر يستحق المخاطرة(Saidi 2016, p76) ، وبالتالي فإنهم بذلك يقدمون على قطع أي أمل بالعودة، وفي سبيل ذلك فإنهم يرضون بالوضع عند الوصول أيا كانت قساوته، يضاف إلى ذلك مخاوف هؤلاء المهاجرين من الانتكاسة النفسية، ومشاعر الأخرين تجاههم -حال العودة - بشيء من التشفي، وبالتالي فقد شاع لدى المهاجرين عامة إنهم بعيدون في الخفاء عن أهاليهم، ومجتمعهم الذي يتصور أنهم في حياة رغيدة، خلاف ما هم عليه في الواقع.

يتخلّى المهاجرون تدريجيا عن أحلامهم، التي تتضاءل مع مرور الوقت، فعوضا عن الأعمال المناسبة لمستواهم، يرضون بأي نشاط يدرا دخلا يكفي احتياجاتهم الضرورية فقط، كما أنّهم لا يبالون كثيرا بسوء الإقامة، ومصاعب التنقل، وغياب شروط النظافة ومعايير الصحة والأمان (Ciment and Ness, 1999, p56).

على هذا الأساس؛ فإنّه ليس من الغريب الوقوف على أحوال سيئة لسكان المخيمات ومدن الصفيح، والتجمعات العشوائية للمهاجرين في ضواحي المدن وفي الغابات، وفي محطات القطار وتحت الجسور، على نحو يستفز الضمير الإنساني، ويكذّب ادعاءات الدول بشأن وفائها بالتزاماتها الإنسانية تجاه مجموعات كبيرة من البشر الذين صاروا في دائرة الحرمان والعجز والإقصاء، والواقع أنّ أغلب الدول اليوم لم يعد يهمها حسن صورة وجهها الانساني أمام العالم، خاصة مع وجود خلاف حول الميثاق العالمي للهجرة ،الذي رفضت الكثير من الدول المتقدمة التوقيع عليه..

ثالثا-الإهمال الدولي لمعاناة اللاجئين والمهاجرين

تمثل حالة الهجرة واللجوء نافذة للاطلاع على معاناة قطاعات واسعة من البشر، والوقوف على ما يواجهونه من تهديدات وأخطار، ويساهم الاعلام في بلورة الجانب العاطفي في متابعة هذا الملف، كما أنّ الجوانب الإنسانية تطغى على المعالجة، وتدفع نحو التضامن مع آلاف الأفراد بصرف النظر عن دولهم الأصلية وانتماءاتهم وأفكارهم، غير أنّه مع مرور الوقت تخف حدة ذلك التناول، ويترك هؤلاء لمصيرهم في وضع من تدني الرعاية ونقص الاهتمام، وغياب مصادر للدخل، ليصل هؤلاء إلى مستويات قياسية من الفقر، ومعاناة تفوق تلك التي دفعتهم إلى الهجرة واللجوء، ويتفاقم الأمر بسياسة العزل، ودفع المهاجرين واللاجئين إلى تدبر أمورهم بأنفسهم، والحرص على أن لا تخرج صور تلك المعاناة إلى الاعلام، حيث المهم هو أن يسود استقرار أمني يمنع تحول تلك التجمعات إلى بؤرة تهديد، ومن صور الإهمال الرسمي التي يواجهها اللاجئون مثلا، أنّ هناك ما يقارب 12% من اللاجئين السوريين في لبنان(2015) لا يملكون وثائق إقامة سارية، وذلك لأنّهم وبسبب الحرب الأهلية في بلادهم، إما دخلوا إلى لبنان بشكل غير رسمي ودون نية في الاستقرار، ثم تعذر عليهم المغادرة، أو لا يستطيعون دفع تكاليف تجديد تصريح الإقامة، في خضم تضييق أمني، ورفض مجتمعي، وقصور في توفير الاحتياجات المتزايدة، مع ما يطالهم من استهداف وتحريض اعلامي

(العكلة، 2015/02/03، https://bit.ly/3oxVbxQ)، والملاحظ أنه وبالرغم حدة المعاناة، فإنّ السلطات اللبنانية تستمر في إهمال هذا الوضع، واحتوائه ضمن الاختلافات المجتمعية بين الوافدين والمواطنين اللبنانيين، الذين صاروا أكثرا تطرفا في رفض الأجانب خاصة السوريين، والتضييق عليهم في كل سبل العيش.

يعد قبول المهاجرين إطارا مخففا لأزماتهم، ومن الشائع أن لا تقطع الدول المستقبلة الصفة الإنسانية والمؤقتة في استقبال هؤلاء خاصة من الدول المجاورة، بل إنها قد تلجأ إلى ذلك كجزء من استراتيجية إفراغ النزاع الأهلي من قوته المحركة،على غرار ما شهدته سوريا في الأعوام الثلاثة الأخيرة من النزاع (2016 -2019) عبر عمليات التهجير الواسعة، غير أنّ الصعوبة تظهر

أكثر إذا ما تعلق الأمر بالمهاجرين الحوامين Orbiters، وهو مصطلح يُقصد به في لغة حقوق الإنسان اللاجئين الذين لا يتمكنون من العثور على دولة مستعدة لقبولهم(إيفانز وتوينهام، 2004، ص552)، ومن ذلك ما يعانيه مهاجرو الروهينغا من نبذ دولي، وأيضا رفض أستراليا السماح لآلاف المهاجرين دخول أراضيها، حيث أعدت الحكومة هناك مشروع قرار يقضي بعدم منح اللاجئين الوافدين إلى البلاد عبر القوارب تأشيرات دخول مدى الحياة، وفي خريف 2017م مثلا؛ وفي إجراء غير مسبوق، قطعت السلطات الأسترالية الغذاء والمياه والخدمات الطبية عن مركز إيواء، تحصّن فيه نحو 600 لاجئ، رافضين لخطة الحكومة بإجلائهم (موقع عرب 48، 2017/11/05، http://bit.ly/2Xr0UK7).

يجري اقتباس هذه الأساليب كاستراتيجية رادعة ووقائية، أين يتم التغاضي عن قساوتها تحت مبرر السيادة الوطنية، وضبط الحدود، وتضاف لتلك المعاناة ما يواجهه المهاجرون إلى أوروبا من مسببات ترسيخ الفقر وسطهم، وذلك بسبب الطروحات القومية ذات الإرث الفاشي والنازي، والتي تتسم بكونها حصرية إقصائية Natavist تقصر الموارد والانفاق على أبناء البلاد وحدهم، وتجاهر بالدعوة إلى حرمان المهاجرين منها (ماير، 2018، 164) ، أمّا بالنسبة للبلاد ذات التعداد السكاني المنخفض نسبيا، يّسبّب أي تيار للهجرة إليها؛ تحريض شعور بالقلق ضمن مجتمع قومي يعتقد أن تراثه في خطر، وأنه مهدد بفقدان طريقته في الحياة، واستدامة الرفاه لديه، (ديرك، 1994، ص ص 18 -35) .

صارت هذه العقيدة؛ من صميم سياسات الدول -خاصة المتطورة -في التنصل من الالتزامات الإنسانية، ومن ذلك أنّه مثلا في ماي 2017 صرّح الرئيس الأمريكي ترامب بخصوص رفض بلاده استقبال اللاجئين والمهاجرين قائلا:

"لدينا أشخاص يأتون إلى بلادنا -أو يحاولون الدخول إليها - نحن نمنع كثيرا منهم من الوصول... نطردهم خارج البلاد. لن تصدقوا مدى سوء هؤلاء. إنهم ليسوا بشرا...هم حيوانات"؛

وقال في بداية عام 2018م خلال زيارة مشرّعين أمريكيين للبيت الأبيض لمناقشة مقترح للهجرة:

"لماذا يأتي إلينا مهاجرون من بلاد قذرة؟"، في إشارة إلى المهاجرين من الدول الأفريقية (BBC عربي، 2018/05/17، https://tinyurl.com/y2s8nzot).

ساعدت هذه التصريحات وغيرها من سياسات المسؤولين ووسائل الإعلام في الدول الغربية، على تصاعد خطاب الكراهية وازدياد قوة اليمين المتطرف، ونمو الحركات المعادية للمهاجرين والأجانب، تسندها في ذلك نظرة منغلقة على الذات وإقصائية للتنوع والتعدد، عبّرت عنها خاصة ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا، ورافقت عنها حركات شعبوية على غرار حركة بيغيدا PEGIDA في ألمانيا، والأحزاب المعادية للمهاجرين خاصة في الدول الاسكندنافية، (Wodak, 2020,p295)، كما أنّ استراتيجية التهرب من المسؤولية تجاه المهاجرين؛ تظهر في حالة الإحباط التي ظهرت لدى ساسة دول الصد الأولى للمهاجرين، التي انتبهت إلى غياب الارادة الأوروبية في تقاسم الأعباء، أو التخفيف من مسببات تلك الهجرة القسرية، بما ولّد خلافات صريحة داخل تكتل، من المفروض أنه على قدر كبير من الانسجام والتكامل، وفي الآن ذاته عمّقت حالة الفقر والمعاناة في التجمعات والمخيمات التي تأوي المهاجرين وطالبي اللجوء.

يمكن الإشارة أيضا إلى أنّ حالة الإهمال التي تطال ملايين المهاجرين وطالبي اللجوء، والتي تسحبهم إلى مستويات من الفقر الشديد، لا تقع فقط مسؤوليتها على الأطر الرسمية، وقرارات ساسة الدول المستقبلة، وإنما أيضا هناك تقصير شديد من الأطر غير الرسمية المتخصصة في هذا الشأن، حيث بالرغم من الميزانيات الضخمة والتمويلات والتبرعات للمؤسسات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية في المجال التطوعي وشؤون الإغاثة وخدمة اللاجئين والمهاجرين، إلا أنّ قسما ضئيلا جدا من ذلك يظهر.

يلاحظ وجود قدر من الانتقائية والازدواجية في التعامل مع ملف المهاجرين بحسب انتماءاتهم الدينية والعرقية، واستغلال الملف بربطه بأجندات معينة، بل يصل الأمر إلى رغبة في الاسترزاق والتكسب من عديد الدول

والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ففي بحث أجراه قسم العلاقات الدولية في جامعة مالموMalmö University السويدية، عن «مشروع الاستجابة الطارئة لمنظمة الهجرة الدولية للأزمة الإنسانية السورية» اكتشف أن هذه المنظمة، لديها عدد كبير من الموظفين يبلغ تعداده تسعة آلاف موظف، يقومون بأعمال هامشية تندرج تحت ولاية منظمات أخرى كالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ويعتاش هؤلاء بشكل معلن وقانوني على المساعدات الشحيحة وغير الكافية المقدمة من المانحين لمساعدة اللاجئين، (الخلف، http://bit.ly/2LwkB0l، 2018/02/18).

رابعا-الهجرة واللجوء في حسابات العوائد بين الدول المرسلة والمستقبلة

لطالما تم النظر إلى الهجرة واللجوء على أنهما فعل اضطراري لمجموعات بشرية، تقع تحت تهديد السلطات السياسية القائمة أو مجموعات عرقية منافسة، وتتيح مغادرتها مكاسبا على الأرض، وتغييرا للمكوّن السكاني للدولة، ولإضفاء التجانس السكاني على غرار ما يحدث في بورما(ميانمار) من تهجير لمجموعة الروهينغا، وما تسعى إليه الهند في حرمان مئات ألاف المسلمين من الجنسية الهندية، على أساس الاحتجاج بأنّهم وافدون بنغال، لا يستطيعون اثبات إقامتهم بالهند قبل 24 مارس1971م تاريخ إعلان استقلال بنغلاديش وموجة الهجرة التي دخلت الهند آنذاك، ومن المؤكد أنّ هؤلاء سينتهي الأمر بهم مهاجرين قسرا، نتيجة حرمانهم من المواطنة وحقوقها (الخبر، 2019/08/31).

على صعيد آخر؛ يجري استغلال ظاهرة الهجرة القسرية باعتبارها ظاهرة صحية ومفيدة لدولة الارسال، ومن ذلك الحالة السورية التي يصنّف فيها نصف السكان على أنّهم نازحون أو مهاجرون قسرا خارج البلاد، فخلال النصف الأول من شهر ماي 2018م مثلا، سُجّل وصول 21 ألف شخص من أرياف حمص وحماة ودمشق، في عملية تهجير واسعة، جسدت مقولة "سوريا المفيدة" حيث أكبر المدن السورية، وأكثرها أهمية في ميادين الصناعة والتجارة على خط حلب -دمشق، وانجاز «المجتمع المتجانس» المكون من الموالين فقط، بعد طرد المتمردين وأسرهم، الذين إما أجبروا على الهجرة خارج سوريا، أو انتقلوا

إلى الأجزاء السورية الأقل فائدة، خاصة مدينة إدلب التي صارت توصف بأنها أكبر معسكر للنازحين في العالم (محمد، 2018/05/13)

يلاحظ أنّه يتبع التهجير دوما إعادة تصميم المدن عمرانيا وبشريا، عبر توطين موالين للطرف المنتصر، أو أجانب وعرقيات أخرى مكان المهجّرين، والاستيلاء على البيوت وما تحتويه، على غرار ظاهرة نهب الممتلكات في سوريا، التي ظلت تمارسها على امتداد سنوات القوات الموالية للأسد، كما تجري عمليات تبادل المهجّرين، وافراغ المناطق كما حدث مع الفوعة وكفريا السوريتين، وتعمد القوى المنتصرة على الأرض إلى تهديم بيوت المهاجرين قسرا؛ بما يجعل العودة صعبة، وغير ذات قيمة، وهناك موانع لتلك العودة من خلال تغيير النسيج العمراني والجوار، وتفريق العائلات على مناطق، وإبقاء السكان في حالة انتظار ضمن مخيمات أو أماكن أقرب إلى مراكز الاحتجاز والابعاد، دون السماح لهم بالعودة إلى مدنهم، مثل ما عاناه سكان تاورغاء الذين اتهموا بالولاء للرئيس الراحل القذافي(القناشي، 2014/10/14، ص20).

باستعراض الأمثلة السابقة، يمكن الوصول إلى ثنائية المهاجر المفيد والمقيم العبء، وعلى أساس هذا التصور يمكن العودة إلى ما يعانيه الآلاف من الأفارقة في دول الساحل وافريقيا جنوب الصحراء، أين تنظر القيادات السياسية إلى الهجرة القسرية لمواطنيها من جانب إيجابي، يزيح عن دولهم تكاليف التكفل بآلاف الأفراد وأسرهم، في ظل شح الموارد وانتشار الفساد، وبالتالي فتلك الدول حريصة على أن تنأى بنفسها عن إثارة هذا الموضوع، تجنبا لأي التزامات تجبر على أخذها في استعادة مواطنيها، وهو وضع مشابه لأزمة المهاجرين قسرا عن فنزويلا؛ أين أجبرت أزمة اقتصادية خانقة منذ 2013م آلاف الفنزويليين على الهجرة قسرا إلى الدول المجاورة، فيما كان العالم شاهدا على طوابير طويلة من مهاجرين من دول أمريكا الوسطى وهم على حدود الولايات المتحدة (جمال، 2019/06/09، http://bit.ly/2JYHV6q).

تجري الإفادة من ملف الهجرة واللجوء في ظل مناخ من التنافس الدولي عبر توظيف استراتيجية الابتزاز التهديدي Blackmail Strategy في إدارة ملفات أخرى يجري ربط التفاوض بشأنها؛ من خلال التلويح بملف المهاجرين،

ومن ذلك تلويح إيران بورقة المهاجرين الأفغان في التعامل مع الضغوط السياسية والاقتصادية التي تطالها بسبب ملفها النووي، وكيف أنّ هؤلاء المهاجرين قد يصبحون أمام خيارين، إمّا العودة إلى الوطن المدمّر أصلا، أو أنهم يتابعون طريق الهجرة إلى أوروبا كوجهة خلاص، وفي هذا الإطار قال عباس عراقجي، نائب وزير الخارجية الإيراني في ماي 2019:

"أكثر من ثلاثة ملايين أفغاني يعيشون في إيران، مليونين منهم قد شغلوا فرص العمل، فإذا أثّرت العقوبات الأميركية على اقتصادنا، ووصلت مبيعات النفط إلى الصفر، فإن جمهورية إيران الإسلامية مجبرة على اتخاذ سياسات خاصة لاقتصادها، وبالتالي قد لا نكون قادرين على تحمل كل ذلك، وقد نطلب من إخواننا الأفغان مغادرة إيران".(حميد، 2019/05/09، http://bit.ly/3qiHfZp)

كذلك ما يمكن تسجيله على الأسلوب التركي في الضغط ضمن العلاقة مع روسيا والولايات المتحدة في إدارة النزاع في سوريا، وضمن حيثيات المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، بغرض انتزاع تسهيلات لحركة المواطنين الاتراك إلى فضاء الاتحاد، وانتزاع منح مالية تستلمها تركيا لقاء تكفلها باللاجئين على أراضيها، والحيلولة دون تمكينهم أو التساهل بشأن حركتهم نحو الدول الأوروبية، وهو ما يسمح بتحقيق مكاسب متبادلة بين الطرفين، ضمن تخفيف حدة الاستنفار الأمني في مجابهة ملايين المهاجرين الذين يخترقون الحدود، ويشكلون عبئا إنسانيا وأمنيا على الاتحاد الأوروبي، وعلى الجانب التركي التخلص من الالتزامات المالية بشأن التكفل بالمهاجرين وتقليلها إلى المستويات الدنيا، وفي الان ذاته الاستفادة من اعتماد المهاجرين على أنفسهم في تحقيق كفايتهم الاعاشية واقامتهم، ومن ذلك أيضا الحصول على يد عاملة مؤهلة ومشاريع مؤسسات صغيرة تعتمد على رأس المال الوافد، وتستوعب أفراد مجتمع اللاجئين، وتحقق إيرادات ضريبية مهمة للدولة.(Kaya, 2020, 81)

تكون الهجرة القسرية مفيدة ليس فقط لبلد الارسال أو الاستقبال، وإنما أيضا بالنسبة لبلد العبور، ومن ذلك تهويل مخاطر التهديدات التي قد ترافق هؤلاء المهاجرين إلى وجهتهم النهائية، ورسم سيناريوهات متوقعة وصور نمطية

عن المهاجر الغازي والمزاحم للمواطنين، ويكون هذا التهويل مصمما بمنطق الابتزاز التهديدي، عبر إشارات بإمكانية منع المهاجرين من تحقيق مبتغاهم في الوصول، وعرقلة انتقالهم مقابل مكاسب اقتصادية، أو اعتراف سياسي وقبول بأوضاع وترتيبات سياسية في الدولة، قد لا تكون متوافقة مع شروط العملية السياسية الديمقراطية، ومن ذلك مثلا تصريح الرئيس المصري أنّ بلاده تستقبل على أراضيها خمسة ملايين لاجئ، فخلال مؤتمر صحفي في فيينا بتاريخ 2018/12/16م؛ جمع الرئيس السيسي والمستشار النمساوي سيباستيان كورتس Sebastian Kurz قال الرئيس المصري: "

إحنا (نحن)في مصر لدينا ما يقرب من خمسة ملايين لاجئ، لم تقم مصر بالمزايدة عليهم أو ابتزاز أحد بشأنهم...تعاملنا معاهم(معهم) كأنهم مواطنين، ومن حقهم إنهم يعني يأخذوا فرصة، والحقيقة إحنا (نحن) في مصر الخمسة مليون اللي بنتكلم(الذين نتكلم) عليهم دول(هؤلاء) و11 ألف خلال عام 2018 وصلوا، موجودين عشان(لأننا) لم نسمح لهم إنهم يتحركوا تجاه أوروبا، ولم يخرج قارب واحد، وأنا أقولها بكل التقدير لكل أجهزة الدولة المصرية اللي عملت ده(هذا) عشان تمنع أي قارب يتحرك من مصر أو من الحدود البرية تجاه أوروبا."

(صبري، 2016/12/19، http://bit.ly/35p0po4)

يلاحظ أيضا في سياق هذا المثال، أنّ هناك في التصريح قدرا من التلميح إلى تركيا، واشعار الأوروبيين أنها مقصّرة في منع المهاجرين من الوصول إلى البلدان الأوروبية رغم ما تحظى به من مساعدات، وفي نفس الوقت إعلاء لجهود مصر أمام الأوروبيين لدفعهم للاعتقاد بأنها حليف قوي، يستحق أن يحصل على تعويضات عن جهوده بشأن حجز المهاجرين، في الوقت الذي تنال فيه تركيا مخصصات مالية هامة في هذا الإطار، وعلى هذا الأساس يتم إقحام موضوع المهاجرين في دائرة التنافس الإقليمي وحالة تعارض المصالح، في تجاوز خطير لحقوق هؤلاء وكرامتهم.

يجري أيضا على نحو متكرر استغلال مأساة المهاجرين قسرا، في إضفاء الدلالة الرمزية على وضع الاستقرار في الدولة، والتخويف من فقدان هذه

النعمة، وتحول الدولة إلى وضع مشابه حال مطالب التغيير وقرنها بالانهيار الحتمي للدولة حال رفع تلك المطالب (أحسن من أن نكون مثل العراق وسوريا)، بل إنّه وفي خلال السنوات التي أعقبت أحداث 2011م في العالم العربي؛ تمت الإفادة جدا من الوضع المأساوي لألاف المهاجرين الأفارقة الذين انتشروا في الشوارع الجزائرية ممتهنين التسول، وتحت ظروف معيشية بالغة القساوة، أين تكوّن شعور لدى الجزائريين برهبة الوضع، وإمكانية تحولهم إلى نماذج مماثلة، وهو ما ساهم في ترسيخ الاستقرار -الهش أصلا - لسنوات، بل إنّه يمكن القول أنّ عدم انجرار الجزائريين إلى العنف في تظاهراتهم، محكوم بآليات نفسية قوامها التعرف عن قرب على أوضاع المهاجرين السوريين والأفارقة الذين عصفت ببلدانهم حالة اللااستقرار، ليس هذا فقط بل تجربة العشرية السوداء كانت بمثابة المثبّط أمام أي تحرك شعبي.

خاتمة

تمثّل ظاهرة الهجرة واللجوء تجسيدا لحركة الأفراد القسرية، التي صارت تميّز كثيرا من مناطق العالم، مقترنة في ذلك بمضامين الفشل الدولاتي والمستويات المتزايدة للتهديد الأمني، ولقد أسهمت أحداث السنوات الماضية، في جعل هذه الظاهرة في صميم ما يشهده العالم من تقدير للمخاطر، وفشل في التعامل مع الأزمات التي صار لها بعد انساني يعبّر عن المعاناة، ومخاطبة الحس التضامني في ظل ما توفره التكنولوجيا الحديثة من سرعة في وصول المعلومة والصورة، مع المضمون العاطفي الذي يواكب حركة آلاف الأفراد الذي أجبروا تحت ضغط النزاعات والاحتياج الاقتصادي، غير أنّه لا يمكن النظر إلى ظاهرة الهجرة واللجوء من الجانب الانساني حصرا، وإنما ينبغي إدراج المخاوف المشروعة للدول، بشأن أمنها الثقافي واستقرارها المجتمعي، كما يجدر الانتباه إلى أنّ تبعات التكفل بمجموعات كبيرة من الأفراد، دون أفق واضح بشأن مغادرتهم، أو تحسّن أوضاع مجتمعاتهم سياسيا واقتصاديا، تضع على الدول تكلفة وأعباء مالية، كان من المفروض أن توّجه إلى مواطنيها، وعلى هذا النحو من المرجّح أن تستثمر الجهات والأحزاب المتطرفة تلك المخاوف، في تجسيد طروحاتها بشأن الحد من الهجرة، وستنخرط وسائل الاعلام في مسايرة

الميولات المعادية للهجرة، على نحو يهدد بصعود العنف المجتمعي ضد الأجانب، وحرمانهم من الانخراط في المجتمعات المستقبلة على نحو مساو لمواطني تلك الدول.

إنّ الوصول إلى تغطية المتطلبات الإنسانية لظاهرة الهجرة واللجوء، بالموازاة مع تزايد المخاوف الأمنية المتصلة بحركة الأفراد عبر العالم، يقتضي اعترافا بحجم المشكلة، وإيجاد آلية للتعاون الدولي في معالجة الظاهرة، وسيكون من الجيد تتبع مسبباتها، عن طريق دعم جهود التنمية والاصلاح السياسي، وإنهاء أشكال النزاع وحالة الاضطراب السياسي، كما يجدر التوقف عن دعم الأنظمة المستبدة، وتصحيح الروابط الاقتصادية، كما يجب الارتقاء بقيمة الأفراد في مجتمعاتهم، وتشجيع العمل التنموي المحلي، وأن تنتقل الجهود من وضعية مسايرة الاحتياجات، إلى المعالجة الجذرية لظاهرة الهجرة واللجوء، بدمج الآليات الانسانية بالجهد التنموي، والأطر القانونية، وتقاسم الأعباء ضمن التقدير الصحيح لمستويات التهديد وكفاءة الاستجابة، وهو تطلع لا يتم الوصول إليه، إلا بالتغلب على أسباب المشكلة.

قائمة المراجع

- إيفانز غراهام. توينهام، جيفري(2004)، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: دبي، مركز الخليج للأبحاث.
- البيان (2014/04/12.)، ازدواج الهوية. صراع بين الانتماء للوطن البديل والولاء للأصيل، الإمارات،
- جمال، محمد. (2019/06/09). أوضاع مأساوية للمهاجرين على حدود المكسيك بعد فشل وصولهم لأمريكا.http://bit.ly/2JYHV6q. تم التصفح بتاريخ: 2020/12/11.
- حميد، صالح(2019/05/09)،"إيران تهدد بطرد 3 ملايين لاجئ أفغاني رداً على العقوبات"، متوفر على الرابط: http://bit.ly/3qiHfZp، تم التصفح بتاريخ: 2020/10/09.
- الخبر، "الهند: نحو مليوني مسلم قد يصبحون بلا جنسية"، الجزائر، 2019/08/31.
- الخلف. خلف علي. (2018/02/18). فضائح المنظمات الإغاثية الدولية، http://bit.ly/2LwkB0l، تم التصفح بتاريخ: 2020/09/19.
- ديرك، جيرالد(1994)، الهجرة العالمية في التسعينات: أسباب ونتائج، تر: أبو سيف، عطا الله. مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد 66، ص ص 18-35.
- صبري، معتز. (2016/12/19) . حقّق: مصر بها خمسة ملايين لاجئ، متوفر على الرابط الالكتروني:http://bit.ly/35p0po4 ، تم التصفح بتاريخ 2020/10/21.
-عبد الشمري، عدنان داود، الحماية الدولية لحقوق العمال المهاجرين وأسرهم، القاهرة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2014.

- عبد الغني، مصطفى(2009)، عرب أوروبا في الواقع والمستقبل، القاهرة، دار الجمهورية للصحافة.
- العكلة، وسام الدين(5102/20/30)، انعدام الجنسية: ظاهرة متنامية تستوجب العلاج، على الرابط:
https://bit.ly/3oxVbxQ ، تم التصفح في : 2020/09/11.
- قناة BBC عربي(2018/05/17)، ترامب: عصابات المهاجرين غير الشرعيين ليسوا بشرا بل حيوانات، تقرير على الرابط:http://bbc.in/35pI9LB ، تم التصفح في: 2020/10/23.
- القناشي، أنس (2014/10/14). التغريبة العربية: التهجير القسري...لا تمييز بين الليبيين، العربي الجديد، العدد 43.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية(1989)، مستقبلنا المشترك، تر: محمد كامل عارف، الكويت: المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب.
- كريم، عمار عيسى (2009)، "النازحون داخليا في ضوء الحماية الدولية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 03، ص ص188-214.
- ماير، نونا(2018)، هل تشكّل اليمنيات الجذرية الشعبوية خيارا بديلا في أوروبا؟، في: بادي، برتران. فيدال، دومينيك (محرران)، أوضاع العالم 2018: بحثا عن بدائل، تر: نصير مروّة، لبنان: بيروت، مؤسسة الفكر العربي.
- محمد، هبة(2018/05/13)، بعد تقسيم سوريا إلى «مفيدة» و«غير مفيدة» ...ما هو مصير إدلب مع تمركز آلاف المعارضين فيها؟، جريدة القدس العربي، لندن.
- موقع عرب 48 (2017/11/05م)، "أستراليا تحاصر اللاجئين وترفض توطينهم"، متوفر على الرابط: http://bit.ly/2Xr0UK7 ، تم التصفح في: 2020/10/27.
- ميلي الفنلندية للصحة العقلية MIELI Suomen Mielenterveys ry (2019/01/27)، خط مساعدة الأزمات، المواقف الصعبة في الحياة: الهجرة، النسخة العربية، متوفر على الرابط: http://bit.ly/3bqAi3W، تاريخ التصفح في: 2020/12/07.
- Convention relating to the Status of Refugees Adopted on 28 July 1951 by the United Nations Conference of Plenipotentiaries on the Status of Refugees and Stateless Persons convened under General Assembly resolution 429 (V) of 14 December 1950 ,on the link:. https://bit.ly/3kn5V0Y
-Ciment,James. Ness, Immanuel. (1999).Encyclopedia of Global Population and Demographics, London and New York : Routledge Taylor & Francis Group's.
-Kaya.Hülya.(2020), The EU-Turkey Statement on Refugees: Assessing Its Impact on Fundamental Rights , England :*Cheltenham* ,Edward Elgar Pub.
- Saidi, Saideh.(2016).Juggling between two worlds*:* sociocultural change *in* afghan immigrant women's identity in Germany, Germany :Münster LIT-Verlag.
- Wodak,Ruth.(2020).The Politics of Fear : The Shameless Normalization of Far-Right Discourse, (London, *SAGE Publications* Ltd, 2nd edition.